

مناهج تيسير النّحو عند المحدثين

Grammar facilitation methods for modernists

محمّد شيخي⁽¹⁾ * . أ. د. عيسى طيبي⁽²⁾

⁽¹⁾ مخبر قضايا الأدب المغاربي، كلية الآداب واللغات، جامعة البويرة، البويرة 1000،

m.chikhi@univ-bouira.dz، الجزائر

⁽²⁾ كلية الآداب واللغات، جامعة البويرة، البويرة 1000، الجزائر، a.taibi@univ-

bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/20؛ تاريخ القبول: 2024/05/28؛ تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص:

لقد أدرك علماؤنا منذ القِدم فائدة علم النّحو ودوره في ترسيخ الملكة اللّغوية لدى طالّاب العربيّة، فأكثروا من المؤلّفات النّحويّة، وأبدعوا في طرق عرضها، كلّ ذلك من أجل تيسير علم النّحو، وجعله في متناول المتعلّمين.

وقد تبّنى كثير من النّحاة المحدثين هذا المنهج في التّيسير، إلّا أنّ بعض النّحاة رأى أنّ المشكلة تكمن في المصطلحات والقواعد التي قزّرها النّحاة الأوائل، وليس في طريقة عرض تلك القواعد، وتطرّف آخرون فزعموا أنّ الصّعوبة إنّما هي في اللغة العربيّة نفسها، وأنّ الواجب تبديل بعض قواعدها التي لم تعد تناسب العصر، فتشكّلت ثلاثة مناهج في تيسير النّحو.

وقد أتت هذه الدّراسة لتسلّط الضوء على هذه المناهج، وتذكر أبرز رّوادها، وتبيّن نظرة كلٍّ منها إلى تيسير النّحو.

كلمات مفتاحيّة: تيسير النّحو، مناهج التيسير، القواعد النحويّة، المصطلحات النّحويّة، رّواد التيسير.

Abstract:

Our scholars have realized since ancient times, the importance of Grammar and its role in establishing the linguistics competence for

students of Arabic, so they increased the number of grammatical writings and excelled in its presentation methods in order to facilitate the science of Grammar and make it accessible to learners.

Many modern grammarians have adopted this method of facilitating, but others said that the problem lies in the terminology and rules, done by the early grammarians, and not in the way those rules were presented. Some others claimed that the difficulty is in the Arabic language itself and that one would like to change some of its rules that are no longer appropriate, so three approaches were formed in facilitating Grammar.

This study came to shed light on these approaches, to mention the most famous pioneers and to show the perception of each of them on facilitating grammar.

Keywords: Grammar Facilitation, Facilitation Approaches, Grammar, Grammatical Terms, Facilitation Pioneers.

مقدّمة:

تُعاني اللغة العربيّة في الآونة الأخيرة حالة ضعف غير مسبوقه أدّت إلى التشكيك في مقدرتها على مُسيرة الحياة المُعاصرة وما أفرزته من منتجات ومُخترعات حديثة، وليس ذلك التشكيك مُقتصرًا على المُستشرقين ممّن يمكن أن يكون انقراض الآخر قد أطلق لسانه بالإِزاء بالعربيّة، ولكنّا نجد من أبناء هذه الأُمّة من ينعي العربيّة الفصحى، ويدعو إلى استبدال اللّهجات العاميّة بها، وهذا ما حدا بالدارسين إلى البحث في أسباب ضعفها من أجل تدارك تلك الأسباب، والنهوض بالعربيّة من جديد، فخرجوا من ذلك البحث بأنّ أهمّ سبب لِتَقْهَرُ العربيّة هو صُعوبة نَحْوِها، وعُسْرُه على المتعلّمين، وأنّ الواجب تيسير ذلك النّحو حتى يتمكّن المتعلّمون من فهمه ومن ثَمّة فهم العربيّة، والانطلاق بها في مضمار المنافسة لِلغات الحيّة.

ولكنّ هؤلاء الدّارسين لم يتفقوا على منهج معيّن لتيسير النّحو، بل اختلفوا في ذلك اختلافًا كبيرًا، ومن هنا تبلور إشكاليّة هذا البحث في هذين السّؤالين: ما المناهج التي اتّبعها النّحاة المحدثون لتيسير النّحو؟ وما مدى فاعليّة كلّ منها؟

للإجابة عن هذه الإشكاليّة تتبّعنا محاولات المُحدّثين في تيسير النّحو واستطعنا حصرها

في ثلاثة مناهج، كلّ منهج يضمّ تحته طُرُقًا، وكلُّ طريقة تختلف عن الأخرى بحسب ثقافة صاحبها وخلفيّاته ونظّرتها إلى قواعد اللّغة.

وليس يعنينا في هذا البحث بيان تلك الطرق لأنّها كثيرة متشعّبة، بل يعنينا ذكرُ المناهج التي تنضوي تحتها تلك الطرق، وإذا ذكرنا طريقة من الطُّرُق فإنّ ذكرها يكون تمثيلاً لذلك المنهج وبياناً له، وليس حصراً له في تلك الطريقة التي تمثّل صاحبها وتعكس اجتهاده ونظّره إلى النّحو، وفيما يلي بيانُ تلك المناهج، وتقويم كلّ منها.

المحور الأول: مناهج تيسير النحو

1. منهج تغيير قواعد اللّغة العربيّة:

يرى أصحاب هذا المنهج أنّ تبسيط النّحو لا يمكن إلّا بتغيير النّظام النّحوي للّغة العربيّة، لأنّ الصّعوبة - بزعمهم- تكمن في اللّغة العربيّة نفْسُها، وفي قَوَاعِدِها التي يزعمون بأنّها قواعد قديمة لم يعد بإمكانها مواكبة هذا العصر، ويمكن أن نمثّل لأصحاب هذا المنهج بـ شريف الشّوباشي صاحب كتاب: لتّحيا العربيّة: يسقط سيّبويه.

لقد احتوى هذا الكتاب على آراء في تيسير العربيّة نذكر منها:

1.1 الاعتماد على الجمل الاسمية والاستغناء عن الجمل الفعلية:

يرى الشّوباشي بأنّ اللّغة العربيّة تعتمد على الجملة الفعلية أكثر من الجملة الاسميّة، ويزعم أنّ ذلك من مواطن الصّعوبة فيها وذلك حين يقول: "ومن أبرز المفارقات التي تلفت النّظر في العربيّة أنّ الكلمة تأخذ معناها من التشكيل، وليس من موقعها في الجملة، فالأصل في العربيّة هي الجملة الفعلية، وإذا قلنا مثلاً: ضرب الشابّ الرّجل (بدون تشكيل) فإنّ هذه الجملة التي من المفترض أنّها واضحة، تحتل معنيين متناقضين لا يُمكن التّفريق بينهما إلّا بالتّشكيل."⁽¹⁾

ثمّ يُبيّن أنّ اللّغة العربيّة باعتمادها على الجملة الفعلية أكثر من الجملة الاسميّة قد شدّت عن اللّغات الحيّة التي يدعو ضمناً إلى الاقتداء بها بقوله: "والجملة في اللّغات الحيّة الحديثة هي جملة اسميّة وليست فعليّة، والسّبب في ذلك هو ما تجرّه الجملة الفعلية من التباس لدى السامع أو القارئ...مع أنّ المنطق أنّ الفعل لا يأتي إلّا بفاعل، فالفاعل هو الذي

(1) الشّوباشي، شريف، لتّحيا العربيّة: يسقط سيّبويه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 2004م، ص 167، 168.

يسبق الفعل وله أولويّة عليه"⁽¹⁾.

2.1 حياديّة الأرقام:

يقول الشّوباڤي في كتابه: "إذا تقررّ جعل الأرقام حياديّة، أي لاهي مذكرة أو مؤنثة كما هو الحال في غالبيّة لغات العالم..."⁽²⁾، ثمّ بيّن قصده بالأرقام الحياديّة بقوله: "فلو استقرّ الرّأي أن تكون الأرقام مذكرة فقلنا مثلاً: سبع رجال بدل سبعة رجال، لما استعصى فهم ذلك على أيّ شخص ولو بعد مئات السنين... لماذا لا نقول تسع رجال وتسع نساء، بدل من تسعة رجال وتسع نساء، لماذا لا نوحّد الأرقام حتّى نوقّر على أنفسنا تعقيداتٍ لم تعد تناسب العصر"⁽³⁾.

3.1 إلغاء التشكيل:

يقف الشّوباڤي من تشكيل أواخر الكلمات موقفاً سلبياً، حيث يرى أنّه نقطة ضعف في العربيّة وليس سبباً في قوّتها أو بلاغتها، يقول: "فيقال إنّّه لو ذهب رجل إلى آخر وقال له إني قاتلُ ابنك، فإنّه سيجيبه: لماذا؟ وسيحاول أن يثنيّه عن قتل ابنه، أمّا إذا قال له: إني قاتلُ ابنك فمعنى ذلك أنّه قتل ابنه بالفعل، وسيكون ردّ فعل الأب مختلفاً تمام الاختلاف... فهل مثل هذا نقطة قوّة في اللّغة؟ أم أنّها نقطة ضعف خطيرة لأنّها تؤدي إلى الالتباس والغموض دون أن تكتسب اللّغة بسببها بلاغة في التعبير أو قوّة في المعنى"⁽⁴⁾.

4.1 الاستغناء بالجمع عن المثنى:

ينعى الشّوباڤي على العربيّة احتفاظها بصيغة المثنى بقوله: "ومن أوضح الأدلّة على مُعانة قواعد اللّغة العربيّة لستّة التطوير تربيّع المثنى على أصول النّحو العربي حتّى بداية القرن الحادي والعشرين"⁽⁵⁾، ثمّ يبيّن أنّ اللّغات قاطبةً قد هجّرت صيغة التثنية بقوله: "لقد أدرك الجميع أنّه لا فائدة من المثنى إلّا زيادة تعقيد اللّغة فهجره الجميع إلّا نحن"⁽⁶⁾، ثمّ يدعو ضمناً إلى تبنيّ الجمع بدل المثنى حين يقول: "وقد تخلّصت اللهجات العربيّة من

(1) المرجع نفسه، ص 168.

(2) المرجع نفسه، ص 170.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) الشّوباڤي، شريف، لتحيا العربيّة: يسقط سيبويه، ص 171.

(5) المرجع نفسه، ص 172.

(6) المرجع نفسه، ص 173.

المثقّ تلقائياً، وأصبح الاثنان جمعا كما يريد المنطق⁽¹⁾.

5.1 معاملة جمع المؤنّث كمعاملة جمع المذكر

يقول الشّوباشي: "ومن المشكلات الأخرى التي تُنْفِر دَارِسِيّ العربيّة جمعُ المؤنّث وتصريفُ الفعل الناتج عنه، فالجمع في كلّ لغات العالم المنتشرة يغطّي الكافّة، وهو مُحايد لا يخصّ جنساً دون آخر... ويعتبر المؤنّث من أعقد التركيبات التي لا لزوم لها لفهم المعنى، فلو قلنا: النساء كلّهنّ أكلن، أو النساء كلّهنّ أكلوا، فإنّ المعنى واضح في الحالتين، ولن يتصوّر أحد في الحالة الثانية أنّ النساء تحوّلن بقدرة قادر إلى رجال"⁽²⁾.

كانت هذه بعض آراء شريف الشّوباشي في تيسير النّحو العربي، وهي تمثّل المنهج الأوّل أي منهج تغيير قواعد اللغة العربيّة نفسها خير تمثيل.

غير أنّ هذه الآراء وغيرها ممّا هو على شاكلتها أرادت أن تغيّر لغة متكاملة البناء، ثابتة القواعد، بلغة مصنوعة، مشوّهة، لو قُدِّر أنّها استطاعت أن تسهّل التّواصل بين أبناء هذا العصر، فإنّها ستقطع السبيل بينهم وبين منجزات أبناء العصور الغابرة التي يشهد العدوّ قبل الصديق بسبقها للعصور التي أُنجِزت فيها، ويشهد لأصحابها بالتفوّق والتّبوغ.

لقد حوّل أصحاب هذا المنهج القواعد التي هي وسيلة للحفاظ على اللّغة إلى غاية، فحاولوا تيسيرها عن طريق هدم اللّغة العربيّة، وإفساد نظامها، وتشويه صورتها ممّا أدّى إلى مقابلة منهجهم بالرفض، ومن ذلك قول الدّكتور طه حسين الذي نقله عنه الدّكتور أحمد عبد السّتار الجوّاري: "نحن لا نستطيع إطلاقاً أن نبسّط اللّغة مهما كانت شاقّة عسيرة، ولكنّا نملك تبسيط تعليمها فحسب"⁽³⁾.

2- منهج تغيير صياغة القواعد التي وضعها النّحاة الأوائل:

اتّجه أصحاب هذا المنهج في تيسير النّحو إلى إعادة صياغة القواعد التي استنبطها النّحاة الأوائل من كلام العرب، فراؤوا تلك القواعد، وسبّروها، فأخذوا منها ما رأوه يسيراً

(1) المرجع نفسه، ص 174.

(2) المرجع نفسه، ص ص 174، 175.

(3) الجوّاري، د. أحمد عبد السّتار، رأي في تيسير تعليم النّحو، مجلّة مجمع اللغة العربيّة، مصر، 1984م، العدد 53، ص 159.

نافعا، واطَّرحوا ما ظنَّوه متكلِّفا ليس من ورائه طائل، كما عمدوا إلى بعض المُصطلحات فغيَّروا مفاهيمها، وإلى بعض الأصول النحويَّة فبدَّلوها، ورأوا أنَّ تلك الآراء والتخريجات والمصطلحات والأصول التي قرَّرها النُّحاة القدامى حاجزٌ منيعٌ يحول دون مقدرة الناشئة على تعلُّم العربيَّة.

وأصحاب هذا المنهج أكثر من أصحاب المنهج السابق، ورائدُهم في العصر الحديث هو: "إبراهيم مصطفى" الذي يرى بأنَّ النُّحو القديم قَبِيلٌ في أن يكون السَّبيل إلى تعلُّم العربيَّة، ويرى أنَّ الصَّعوبة تكمن في وضع النحو وتدوين قواعده⁽¹⁾. ومن آرائه:

1.2 عدم دلالة العلامات الإعرابية على شيءٍ من المعنى:

يرى "إبراهيم مصطفى" أنَّ العلاماتِ الإعرابيةَ قلَّ أن يكون لاختلافها أثرٌ في تصوير المعنى، وقلَّ أن يُشعرنا النُّحاة بفرق بين التَّصَبُّب والرَّفَع وأنَّ حركات الإعراب لو كانت دوالاً على شيءٍ في الكلام، وكان لها أثر في تصوير المعنى لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النُّحاة، ولا كان تعلُّمُ بهذه المكانة من الصَّعوبة، وزواله بتلك المنزلة من السَّرعَة⁽²⁾.

2.2 رفض نظريَّة العامل:

و فيما يخصَّ العامل: يرى "إبراهيم مصطفى" بأنَّ العامل هو المُتكلِّم، ويرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عاملٍ لفظيٍّ، أو معنويٍّ، ظاهريٍّ، أو مقدَّرٍ، ويرى بأنَّ نظريَّة العامل من الفلسفة الكلاميَّة التي كانت غالبية على تفكير النُّحاة، وليست من النحو في شيء⁽³⁾.

3.2 اقتراح تعريف جديد لعلم النحو:

يرى "إبراهيم مصطفى" بأنَّ النُّحاة يضيِّقون دائرة البحث النحويِّ تضيقاً شديداً عندما يعرِّفونه بأنَّه: علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، ويقول بأنَّ التعريف الأنسب للنُّحو هو: قانون تأليف الكلام، وبيان لكلِّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة،

(1) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، (دت)، ص 14.

(2) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 15.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 33، 34.

والجملة مع الجمل، حتّى تتسّق العبارة، ويمكن أن تؤدّي معناها⁽¹⁾.

4.2 ليس في العربيّة تابع ولا متبوع:

من آراء "إبراهيم مصطفى" أنّ التّوابع إنّما هي من المُشاكّلة التي تدلُّ على جمال القول، وحسن تأليفه، وهو ما تحفل به العربيّة ليس في التّوابع فحسب، بل في أنواع السّجع والقافية في الشعر، والفواصل في أيّ الكتاب الحكيم، فكلُّ منها مقصود بالحكم، وعلى هذا فليس الأوّل متبوعاً ولا الثاني تابعاً، ويرى بأنّ يُبحث عن معاني الحروف العاطفة مثلاً بدلاً من أن تُدرس من ناحية الإعراب⁽²⁾.

وقد تفاوتت نظرة أصحاب هذا المنهج إلى آراء النّحاة السابقين بين رافضي لها جملة وتفصيلاً مثل "أمين الخولي" الذي يرى بأنّ القواعد مُضطربة وأنّ الحلّ هو ترك النّحاة وآرائهم والمضيّ إلى أصولهم التي استخرجوا منها تلك القواعد، والأخذ منها بحسب استعمال العرب لها، مع مراعاة اختيار ما يقلّ فيه الاستثناء واضطراب الإعراب من اللّغات المرويّة، وما يمتّ إلى حياتنا اليوميّة منها بسبب⁽³⁾.

وكمثالٍ على اجتهادات "أمين الخولي" في تيسير النّحو نذكر رأيه في الأسماء الخمسة فهو يرى بأنّ تلتزم الواو في نطق -أب-، و-أخ- فيقال: -أبو - و-أخو- مطلقاً على غرار نطقهما في الحياة اليوميّة، واستند في رأيه على ما نقله الزّمخشريّ من قراءة لقوله تعالى: «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ» -المسد- ب-أبو لهب- بدل -أبي لهب-، وعلى ما ذكره الزّمخشريّ كذلك من قولهم: عليّ بن أبو طالب ومعاوية بن أبو سفيان⁽⁴⁾، وأمّا -الحَم- فيرى بأنّ تُقصر مُطلقاً كما تنطقها قبيلة "بني الحارث" وهي اللّغة المعروفة في حياتنا اليوميّة⁽⁵⁾.

ومن أصحاب هذا المنهج من لم يتطرّف تطرّف "الخولي" في عدم الاعتداد بقواعد النّحاة السابقين، بل أخذ بها كلّها في الجملة، ومن هؤلاء الدكتور "شوقي ضيف" الذي ضمّن كتابه "تجديد النّحو" القواعد التي نصّ عليها النّحاة الأوائل، غير أنّه دعا إلى إلغاء الإعراب

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 17.

(2) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص ص 75، 76.

(3) ينظر: أمين الخولي، مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، ط 1، دار المعرفة، 1961م، ص ص 45، 46.

(4) ينظر: الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، تفسير الكشاف، ط 3، دار المعرفة، بيروت، 2009م، ص 1227.

(5) ينظر: أمين الخولي، مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص ص 48، 49.

التقديري والمحلّي، ورأى أن يقال في كلّ ذلك محلّ الكلمة الرفع أو النصب أو الجرّ، كما دعا إلى الاستغناء عن إعراب الكلمات التي لا يفيد إعرابها أية فائدة في صحّة نُطقها نحو كلمة - لا سيّما-، وكذلك دعا إلى إعادة تنسيق بعض أبواب النّحو من خلال الاستغناء عن طائفة من تلك الأبواب، وردّ أمثلتها إلى أبوابٍ أخرى كإدراجها لـ "كان وأخواتها في باب الحال" من خلال عدّها أفعالا لازمة ترفع فاعلا وتنصب حالا، عادلاً عن اصطلاح النّحاة عليها بأنّها أفعال ناقصة، وأنّ مرفوعها ومنصوبها هما اسمها وخبرها، وأعاد تعريف بعض المنصوبات، وحذف وزاد في بعض الأبواب ما رآه مُستحقاً للحذف أو الزيادة⁽¹⁾.

هؤلاء هم أبرز رواد المنهج الثاني، وهذه أهمّ آرائهم في تيسير النّحو، وهي تُباين آراء المنهج الأوّل في نسبها العجز إلى النّحاة لا إلى ذات اللّغة، وفي دعوّتها إلى تغيير صياغة القواعد والمصطلحات المأثورة عن النّحاة- على تفاوت بينهم في عدد القواعد والمصطلحات التي يجب أن تغَيّر- لا إلى تغيير النظام النّحوي للغة العربيّة كما صنع أصحاب المنهج الأوّل، ومن تطرّف من أصحاب المنهج الثاني كالخولي أتى بآراء تيسيريّة مُنبئية على لغة من لغات العرب ولو كانت تلك اللّغة قليلة ضعيفة، وأمّا أصحاب المنهج الأوّل فلم يبنوا اجتهادهم على نصّ مسموع، ولا على لغة مأثورة.

غير أنّ ما يؤخذ على أصحاب هذا المنهج أنّهم بسّّم لقواعد جديدة، يعزلون المتعلّم المعاصر عن المؤلّفات التي تحوي القواعد القديمة، ليس المؤلّفات النّحويّة فحسب، بل المؤلّفات الدينيّة والأدبيّة... إلخ التي لم يُخلها أصحابها من بسط القواعد النّحويّة عند بيانهم لما غمض منها، ذلك " أنّ الترابط وثيق شديد الصّلة بين علم النّحو، والبلاغة، والتفسير، والحديث، والفقه الإسلامي، ونصوص الأدب العربي... فكيف نصل التلميذ الذي رُبيّ ونشأ في ظلّ هذا النّحو الذي غيّرت فيه المصطلحات، وبُدّلت فيه الأصول المعترف بها، كيف نصل هذا التلميذ بهذا التراث القديم إن شاء أن يتّصل به؟ "⁽²⁾.

ثمّ إنّ الدّاعين إلى تيسير القواعد النّحويّة غير متّفقين على رأي واحد في تيسير القواعد والاصطلاحات النّحويّة يكون موضع اتّفاق، ومحلّ إجماع بين جميع أبناء الأُمّة، هذا لا يمكن تصوّره من رجلين من قطر واحد، فكيف الظنّ بدارسين من بلاد مختلفة، وهيئات من أقطار

(1) يُنظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، ط6، دار المعارف، القاهرة، (دت)، ص 4-7.

(2) عبد السلام محمّد هارون، قطوف أدبيّة، مكتبة السنّة، القاهرة، 1988م، ص 149.

متناثية، وقد عُلِمَ اختلاف أبناء هذه الأمة في مصطلح واحد بسيط، فما بالك بمنظومة من المصطلحات والقواعد.

بل إننا نجد بعض الدول العربية تصرّح باختصاص المنهج الذي قرّره في تيسير النحو بها، ولنمثّل لذلك بمصر، فـ "حين نطالع منهج اللغة العربية للمرحلة الإعداديّة نجد هذين العنوانين:

أ/ الأسس العامة.

ب/ أسس تيسير المنهج في مصر.

ما هذا ؟ أليكون لمصر نحو خاص، ولسوريا نحو خاص ؟⁽¹⁾.

3- منهج تيسير تعليم القواعد النحويّة:

لقد تقبّل أصحاب هذا المنهج القواعد والضوابط التي استنبطها النحاة الأوائل، ورضوا بالاصطلاحات التي وضعها أسلافهم فلم يتطرقوا إليها بتغيير ولا تبديل، ورأوا بأنّ المساس بذلك كلّ مساس بالعربيّة نفسها، غير أنّهم استشعروا صعوبة الطريقة التي عرضها بها أسلافهم، فرأوا تأليف كتب تعرضها بطريقة يسيرة، ومنهجية سهلة، قريبة المتناول من الطّلاب، يقول الأستاذ عبد السلام محمد هارون: "في استطاعة التيسير الصالح أن يقدّم هذا النّحو في ثوب جديد من حسن الأداء، أو في ترتيب بديع من نظام العلم، وأسلوب عصريّ ملائم، وأن يجري المناهج التربويّة الحديثة، ويسير معها محتفظاً بأصوله وعناصره.

فلننظر:

أولاً: في المناهج ومدى ما يؤخذ أو يُترك، ومدى ما يقدّم وما يؤخّر.

ثانياً: في الطّريقة، على هدي الطرق التربويّة الحديثة.

وثالثاً: في السّاعات المقرّرة لدراسة هذه المادّة المظلومة في جميع مدارس الوزارة ومعاهاها.⁽²⁾.

ويذكر لنا الأستاذ عبد السلام هارون نموذجين عن منهج التيسير الذي ارتضاه حيث

(1) عبد السلام محمد هارون، قطوف أدبية، ص 154.

(2) عبد السلام محمد هارون، ص 156.

يقول: "وَإِنَّ من درسوا النّحو على كتب المغفور له حفي ناصف طيّب الله ثراه، والمغفور له الأستاذ علي الجارم أكرم الله مثواه، لا يزالون يذكرون فضلها في خدمة النّحو العربيّ، وتيسيره، وإساعته للدارسين"⁽¹⁾.

إنّ النّاظر إلى كتاب النحو الواضح للأستاذين "علي الجارم" و"مصطفى أمين"، وكتاب الدّروس النحويّة للأستاذ "حفي ناصف" ومجموعة من الدّارسين، يجد أنّ مؤلّفي الكتابين قد أخذوا القواعد التي استنبطها النّحاة الأوائل كما هي، ومشّوا على اصطلاحاتهم التي قرّروها، ولكّتهم يسّروا عرضها عن طريق تسهيل العبارة، والتدجّج بالمُتعلّمين.

فإذا ألقينا نظرة على كتاب النحو الواضح وجدنا أنّ مؤلّفه وضعاه في مجلّدين، الأوّل استهدفاه به تلاميذ المرحلة الابتدائيّة، والثاني وجهاه لطلّاب المرحلة الثانويّة، وكذلك فعل مؤلّفو كتاب الدّروس النحويّة الذين قسّموا كتابهم أربعة أقسام، كلّ قسم يحوي نفس مباحث القسم الذي سبقه مع زيادة وتفصيل، بحسب المستوى الدّراسي للمُتعلّمين.

وإذا أردنا تقويم هذا المنهج فإنّنا نقول بأنّه أفضل من المنهجين السّابقين وذلك لأمرين: الأمر الأوّل: أنّ أصحابه أبقوا القواعد والمصطلحات النّحويّة الماثورة عن النّحاة الأوائل كما هي، ولم يتطرّقوا إليها بالتغيير، فضلا عن أن يفكّروا في تغيير النظام النحويّ للغة العربيّة نفسها، فسَلِمُوا ممّا وقع فيه المنهجان السابقان من خرق إجماع الأئمة على لغتها وقواعدها، ومن قطع السبيل على المُتعلّمين الذين ينهلون العلوم والمعارف اللّغويّة، والأدبيّة، والشّرعيّة.. التي خلفها أسلافهم متضمّنة القواعد والمصطلحات النّحويّة المتعارف عليها، كما سلموا من تمزيق الأئمة كما هو لازم صنيع من قرّر منهجًا خاصًا ببلده في تيسير النحو.

الأمر الثاني: أنّ هذا المنهج قد أثبت نجاعته في تعليم النحو، وحظي بالقبول لدى الطّلاب، ويَدُلُّ على ذلك قول الأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين عن كتاب النحو الواضح: "فقد أقبل عليه الطّلاب من جميع أقطار الشرق، وسار ذكره في كلّ مكان مسير الشمس، ووجد فيه كلّ طفل نهجًا للعلم..."⁽²⁾.

وكذلك فقد أقرّ كثيرٌ من النّحاة المبرّزين في هذا العصر بفضل كتاب "الدّروس

(1) المرجع نفسه، قطوف أدبيّة، ص 155.

(2) علي الجارم، مصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربيّة للمرحلة الثانويّة، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، 2015م، ج 1، ص 8.

النحويّة"، وأسندوا إليه الفضل في امتلاكهم لخاصية النحو، مثل الأستاذ "سعيد الأفغاني" الذي يقول: "ومضى على دراستي هذا الكتاب ما نيّف على ستّين سنة، وأنا لا أشبع من التّرحُّم على مؤلّفِي هذه السلسلة"⁽¹⁾، وقال الشيخ "عبد الغني الدقر" عن الكتاب نفسه: "من أراد أن يتقن النّحو فليبدأ بهذا الكتاب"⁽²⁾.

خاتمة:

بعد دراستنا لمناهج المُحدّثين في تيسير النحو خرجنا بالنتائج الآتية:

أولاً: حاول أصحاب المنهج الأوّل تيسير النّحو بتغيير اللّغة العربيّة نفسها عن طريق تغيير نظامها النّحويّ، وهذا رغم عدم تقبُّل أبناء الأُمّة العربيّة له، فإنّ حصوله مُمتنع في الواقع، لأنّ اللّغة إن تغيّرت فإنّها تتغيّر تلقائيّاً، ولا تقبل توجيهها من أحد.

ثانياً: ركّز أصحاب المنهج الثاني على إعادة صياغة القواعد النحويّة المتعارف عليها لدى النّحاة الأوائل فاطّرحوا ما رأوه زائداً متكلّفاً منها، وعمدوا إلى بعض اصطلاحاتهم فغيّروها، وأتى كلّ منهم باجتهاد رآه الأنسب لتعليم العربيّة وإيصالها إلى النّاشئة، إلّا أنّه لا يمكن الاتفاق على رأي مُوحّدٍ في التيسير، فكلُّ يرى بأنّ رأيه هو الأصوب.

ثالثاً: بيّن أصحاب المنهج الثالث أنّ صعوبة العربيّة تكمن في عدم وجود طريقة ناجعة لتعليمها، وعدم وجود وقت كافٍ لتلقينها، وبيّنوا أنّ الحلّ الأمثل هو تيسير تعليم العربيّة، والاحتفاظ بأراء النّحاة الأوائل مع تدريج تلقينها للتلاميذ، لتبقى الصّلة قائمة بين الأجيال، ولعلّ هذا المنهج هو الأصوب، لنجاعته، ولتلقّي الأُمّة له بالقبول.

وبناءً على هذه النّتائج توصي الدّراسة المتعلّمين بالوثوق بلغتهم، وبالقواعد والقوانين النّحويّة التي ضبطها بها أسلافهم، والتي بفضلها مازالت اللّغة العربيّة كما كانت، تجري على الألسنة غضةً طريّة رغم مرّ العصور، وتعاقب الدّهور، كما توصي الباحثين والمتخصّصين بالاجتهاد في إيجاد الطرق الكفيلة بتوصيل مادّة النّحو إلى الطّلاب وتقريبها إليهم، والإبداع في عرضها وتقريبها لهم، خصوصاً في هذا العصر الذي أصبحت فيه مناهج التّلقين علماً مستقلاً بذاته، وتوفّرت فيه الوسائل أكثر من أي وقت مضى.

(1) حفي ناصف، مصطفى طوم، محمد دياب، محمد صالح، الدّروس النحويّة، دار العقيدة، القاهرة، 2007م، ص9.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المراجع:

- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، (دت).
- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ط1، دار المعرفة، 1961م.
- الجوّاري، أحمد عبد الستار، «رأي في تيسير تعليم النحو». مجلة مجمع اللغة العربيّة، مصر، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، 1984، العدد 53، ص.ص. (157-167).
- حفني ناصف، مصطفى طمّوم، محمد دياب، محمد صالح، الدّروس النحويّة، دار العقيدة، القاهرة، 2007م.
- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، تفسير الكشاف، ط3، دار المعرفة، بيروت، 2009م.
- الشوباشي، شريف، لتحيا العربيّة: يسقط سيبويه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 2004م.
- شوقي ضيف، تجديد النحو، ط6، دار المعارف، القاهرة، (دت).
- عبد السلام محمّد هارون، قطوف أدبيّة، مكتبة السنّة، القاهرة، 1988م.
- علي الجارم، مصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربيّة للمرحلة الثانويّة، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، 2015م.